مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العدد: (02)، (2021)، ص 11 - 25

مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة

Future of Algeria's regional status: The problematic of preserving Foreign policy principles and the prerequisites of confronting new security threats

إبراهيم بن دايخة
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، (الجزائر)، brahim.bendaikha@univ-constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 2021/04/26 تاريخ قبول النشر: 2021/05/26 تاريخ النشر: 2021/ 12/27

ملخص:

تعالج الدراسة موضوع التكيف في السياسة الخارجية للدولة، بالموازنة بين المصالح الحيوية، وبين الخط السياسي المرتبط بمجموع مبادئ. فعلى مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، برز نقاش حول مدى قدرتها على التوفيق بين ثوابت عقيدتها الأمنية، وبين متطلبات الأوضاع الأمنية المحيطة، ما وضع نشاطها أمام المحك في مواجهة انتقادات حول عجز الجزائر عن إبداء تكيف إيجابي تجاه بعض القضايا التي انعكست على أمنها الداخلي.

وعليه، ارتكزت الدراسة على استقصاء للنظرة الاستراتيجية لصانع القرار الجزائري في معالجة هذا الواقع. فأمام مفارقة التمسك بثوابت الخط السياسي، ومتطلبات الأمن الداخلي، بات من الضروري بلورة استراتيجيات تضمن التكيف الأمني الإيجابي في مواجهة تزايد التهديدات.

الكلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية؛ التكيف الإيجابي؛ التحديات الأمنية؛ العقيدة الأمنية.

Abstract:

This study deals with adaptation in the foreign policy of the State, so as to balance between interests and principles. While at the level of Algerian case, a debate has emerged on the extent to which the decision-maker can reconcile the principles, including its security doctrine, and between the requirements of the security situations. That's put the Algerian foreign policy at the stake in the face of many criticisms that focused on Algeria's inability to show positive adaptation to some issues that reflected on its internal security.

The study was therefore based on an inquiry of the Algerian decision-makers perspective in addressing this reality. In front of the paradox of adherence to the political principles and the requirements of internal security, it became necessary to elaborate strategies that guarantee positive security adaptation in the face of increasing threats.

Keywords: Algerian foreign policy; Positive adaptation; Security Challenges; Security doctrine.

1. مقدمة:

عرفت الجزائر ومنذ عقود من الزمن بالتزامها بجملة من المبادئ، والتي شكلت خطها الدبلوماسي في التعاطي مع عديد القضايا الإقليمية أو الدولية، وأمام التحديات المختلفة التي تواجهها الجزائر، خصوصا ما تعلق بالمسألة الأمنية وما تعانيه من تهديدات، أضحت أمرا واقعا ومفروضا، بات صانع القرار الجزائري أمام ضرورات المفاضلة والاختيار بين الحفاظ على نهج الدبلوماسية المعمول به، والمتمسك بمبادئ تشكل عرفا للسلوك الخارجي، أو مراجعة هذه المبادئ بدافع التكيف مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية والاقليمية، لا بل حتى الجوار الجزائري المشتعل.

وفي ظل التهديدات التي يواجهها الأمن الجزائري جراء اشتعال حدوده مع دول الجوار، لم يعد السؤال عن مدى قدرة النهج الدبلوماسي (الدفاعي/ الانعزالي) على وضع الجزائر ضمن المكانة الإقليمية المنشودة، وإنما أصبح السؤال حول: مدى صمود هذه المبادئ أمام الحاجة الملحة في صون الأمن الجزائري، خصوصا إذا كان الحديث عن انعكاسات لما يحدث في دول الجوار الجزائري داخليا، فضلا عن تعدد المبادرات والتدخلات من قوى إقليمية ودولية، لفرض ترتيبات وأجندات أثبتت معظمها مساسا بأمن و وحدة التراب الجزائري، ناهيك عن كونها ألغت أي تأثير للدور الذي من الطبيعي أن تلعبه الجزائر سواء في شقه الدبلوماسي أو من خلال قدرتها على تغيير الواقع لصالحها، و لو بتوجهات تحمل معاني التدخل و استخدام قدراتها في المناورة و الضغط العسكري في قلب موازين القوى لصالحها ضمن دوائر التوتر.

بناء على ذلك، سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الخيارات المتاحة أمام صانع القرار الجزائري في التعاطي مع التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وكيف يمكن المراهنة على ثنائية الأمن والمكانة الإقليمية في ظل التمسك بمبادئ لطالما واجهت انتقادات حول عدم نجاعتها، أو على الأقل عدم ملاءمتها لخصوصية التهديدات الي تواجه الأمن الجزائري. وذلك من خلال ربط الدراسة بالإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لمسار السياسة الخارجية الجزائرية والمحكوم بجملة مبادئ أن ينسجم مع طموحات المكانة الإقليمية وضرورات الأمن الداخلي؟

محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا فرضيتين رئيسيتين:

– بالنظر إلى النهج السياسي الذي رسمته العقيدة السياسية والأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية، والمرتكز أساسا على صيانة سيادة الدول، والحرص على النزعة السلمية التوافقية في حل الصراعات، فإن ذلك يسمح بالتفاف القوى الإقليمية والدولية حول الحلول المقترحة من قبل الجزائر.

– في ظل بيئة إقليمية مشتعلة، وأمام تجاذبات دولية رامية إلى فرض أجندات سياسية/أمنية في مناطق التأثير الجغرافي للجزائر، فإن الحديث عن مبادئ السياسة الخارجية بات عائقا أمام صيانة أمنها ومضعفا لحظوظها في شغل مكانة إقليمية مؤثرة.

2. المتغير الأمني ضمن ثوابت السياسة الخارجية

يمكن اعتبار آثار البيئة الخارجية على أي نظام سياسي على أنها الدافع القوي للتغير على مستوى مواقف السياسة الخارجية، فهو من السمات الجوهرية التي تميزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، إذ أن لمتغيرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلبات والتجاذبات الحاصلة على مستوى الوحدات السياسية من حيث توجهات ومسارات سياساتها الخارجية، وكذا طبيعة موازين القوى الإقليمية والدولية دورا محوريا في تصميم وصياغة سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وحتى عوامل قوّته ودرجاتها، فالتغير في السياسة الخارجية يكون إما بشكل نسبي أو كلي، وعادة ما يكون السبب في هذا التغير هو أمني بالدرجة الأولى، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدولة لها حدود وتداخل مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة عن غياب السلطة المركزية أو ضعفها، على غرار حالة الدولة الليبية مثلا، فهذا من شأنه تهديد أمن دولة تشاركها مساحة كبيرة من الحدود كالجزائر من جهة، و يهدد أمن الفرد من الشعب الجزائري، فمن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن، وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة مهما، ذلك بغرض إعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة من الطرف الجزائري، اتجاه دول الجوار و محيط الجوار القريب لحدودها السياسية، ناهيك عن قياس طبيعة مجاراة ما يحدث من أزمات و تحديات مجاورة للتراب الجزائري، ضمن وحدات تجمعها بها عديد التقاطعات و العوامل المشتركة[1].

ليتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية، وذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهذا ما جعل مفهوم الأمن مرتبط بدلالات سياسية و أبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يتناسب وتوجهاتها ويحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى التهديدات الداخلية[2]، أي أن محاولة فهم إدراك الدولة لمسألة الأمن يعطي صورة واضحة عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن أولوية الاهتمامات في دراسة السياسة الدولية، وهذا مع استمرار التصورات الناجعة للنظرة الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة، حيث يعتبر الأمن القومي المدخل الرئيسي التي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة.

وبناء على ذلك، يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية، لكن عادة ما تكون المتغيرات الإقليمية والدولية سببا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني، فقد يكون هامشيا في العلاقات السياسية التعاونية أو في نماذج التكامل الإقليمي، وهذا يتجلى في نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يهيمن على السياسة الخارجية للدول الأعضاء البعد الاقتصادي أكثر مما هو أمني، على عكس النظم السياسية العربية التي تتخذ من المقاربة الأمنية هامش مناورة تتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة، وهذا وفق ما تترجمه معطيات نسب

التسلح وما توفره الأنظمة العربية من موارد مالية قصد تدعيم القطاع العسكري و تحديثه، حيث قدر حجم الغلاف المالي المرصود على المستوى العسكري للدولة الجزائرية في 2011 بـ 6,8 مليار دولار ، ثم ارتفع ليصل 9,6 مليار دولار سنة 2012، ثم استقر بما يقدر بـ11 مليار دولار سنويا سنة 2013، و هذا ما يؤكد فرضية اهتمام صناع القرار على مستوى الحكومة الجزائرية بالمتغير الأمني، خاصة بعد الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، مبرزة مدى استهداف العمق الترابي للجزائر[3].

3. العقيدة السياسية/ الأمنية الجزائرية بين مؤيد ورافض

انتهجت الجزائر ضمن سياستها الخارجية استراتيجية توصف في أوساط عديدة بالدفاعية، تقوم بالأساس على جملة من المبادئ العامة، هذه الأخيرة التي وجهت السياسة الخارجية الجزائرية استنادا إلى منطلقات دستورية، تهدف إلى الحفاظ على الأمن القومي الجزائري، ويمكن إجمالها في[4]:

- مبدأ الحفاظ على الاستقلال الوطني.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- مبدأ حق تقرير المصير.
- مبدأ حسن الجوار.

فقد مثلت هذه المبادئ ثوابتا للعقيدة السياسية والأمنية للجزائر، خاصة في فترة ما بعد 2010، أين التزمت السياسة الخارجية الجزائرية بالتمسك التام بالشرعية الدولية وأن كل تحرك للدولة يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة، فضلا عن تقديس مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، والالتزام التام بعدم اقحام الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، مع استبعاد الخيار العسكري في مقابل تعزيز التسوية السلمية. فعلى أساس هذه المبادئ، حددت الجزائر خطها الاستراتيجي، ووفقا لذلك تم اعداد المنظومة الدفاعية الجزائرية انطلاقا من تصميمها لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود، واستقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي[5].

رافق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جدلا واسعا، بين مؤيد ومعارض له خاصة بعد التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدايات 2011، وبالخصوص مع انطلاق شرارات الثورة في تونس، مصر وليبيا وبروز مواقف المجتمع الدولي ودول المنطقة. ومع ذلك، استمر التردد في الموقف الجزائري من هذه التطورات التي راحت تعيد تشكيل مستقبل المنطقة بشكل جدري، وأطاحت بأنظمة سياسية، كانت في الزمن القريب جزء لا يتجزأ من التفاعلات التي كانت الجزائر طرفا فيها.

فمن جهة، أبانت تطورات المشهد السياسي في كثير من القضايا رجاحة مواقف الدبلوماسية الجزائرية، التي أخذت من قبل من بعض المتتبعين على أنها مواقف سلبية متخبطة تجاه ما شهدته وتشهده المنطقة العربية في ظل ما عرف بثورات الربيع العربي، حيث ظلت الجزائر متمسكة بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية

للدول، مع الحرص على تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف المتصارعة والعمل أكثر على دعم مبادرات الحوار السياسي، والدفع نحو الحلول السلمية رافضة بشكل قطعي التدخلات العسكرية من منطلق أنها تعمل على تفتيت الدول وتمس بسيادتها بما يعرض كل المنطقة إلى أخطار محدقة. مع الالتزام المسؤول بتقديم تجربتها ومقاربتها الخاصة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت عابرة للأوطان إيمانا منها أنه لا تنمية اقتصادية في البلاد العربية دون استقرار أمني بالمنطقة[6].

وعكست تصريحات الرؤساء العرب الذين زاروا الجزائر عقب بروز تحولات سياسية في المنطقة، على غرار الرئيس التونسي باجي القائد السبسي، والمصري عبد الفتاح السيسي، والفلسطيني محمود عباس، والأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني، حول المواقف الجزائرية تجاه القضايا العربية، نجاح الدبلوماسية الجزائرية في طي الأزمات وحل الخلافات بطريقة سلمية، باعتبار أن العنف لا يولد إلا العنف. فضلا عن اعتبار ذلك حرص على الأمن الداخلي من أي تبعات محتملة لانتقال التوتر إلى داخل الحدود الجزائرية واستتباب الأمن، في ظل الأخطار الحدودية و تأثير الجوار القريب على الداخل الجزائري خاصة على مستوى الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، و تزايد المخاطر اللا تماثلية، وذلك بتزايد نسب الهجرة غير الشرعية من الجنوب وتحول الجزائر إلى نقطة عبور للضفة الشمالية للمتوسط، وتزايد تأثير الحركات المتطرفة والجهادية على الحدود الجزائرية وتناميها والتخوف من انتقال عملياتها إلى المركز الجزائري[7].

بالنظر إلى الواقع السياسي المحيط بالجزائر، وموقع الجزائر المحوري في القضايا الأمنية الحساسة، يمكن اعتبار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حصانة لدول الجوار من آثار وتداعيات أي تدخل في شؤونها، قد تفتح المجال واسعا أمام عديد القوى سعيا في توجيه سياساتها، وفرض أجندات خاصة بها تخدم توجهاتها بالضرورة. فقد استحسنت عديد القوى الغربية الموقف الجزائري الثابت بعدم التدخل في شؤون الدول التي تشهد صراعات، على غرار أطراف دولية مارست ضغوطات جمة على الجزائر من أجل كسر حاجز عدم التدخل في بعض القضايا، خاصة الأزمة في مالي والصراع الدامي في ليبيا، حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اعجابها بنضج ورجاحة الموقف الجزائري في الحرص على تشكيل توافقات مبنية على أسس الحوار بين الأطراف المتصارعة والتي من شأنها المساهمة في تهدئة الأوضاع، و قطع الطريق أمام كل طرف إقليمي أو دولي في اللعب على مكامن الضعف والاختلاف الموجود في دول الصراع.

في مقابل ذلك، هناك من يذهب عكس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض القضايا والأزمات الحساسة، ذات الأبعاد والتداعيات الخطيرة، إذ يدعو متخصصون بضرورة التنازل عن هذا المبدأ الذي حسب رأيهم ساهم في تراجع دور وفعالية الدبلوماسية الجزائرية، بل وأنه يهدد قدرة الجزائر على الحفاظ على مكاسب من قبيل احتلال مكانة إقليمية مرموقة، ولعب دور القوة والقائد الإقليمي، دون

اهمال دوره في تعطيل مصالح الدولة إذا ما تعلق الأمر بتوسيع مجال تأثيرها الجيو-سياسي، وفقدان عمقها الاستراتيجي في منطقة تأثيرها الجغرافي[8].

انطلاقا من المؤشرات السالفة، كان على الجزائر -حسب التيار الرافض لمبدأ عدم التدخل- ضرورة التخلي عن بعض المبادئ التي ظلت توجه سلوكها الخارجي منذ عقود من الزمن، وأن ما يدفع إلى ذلك تسارع وتيرة الأحداث والتطورات الحاصلة على مستوى المنظومة الدولية، فضلا عن المتغيرات الجديدة التي فرضت على المنطقة بعد التدخلات العسكرية في مالي وليبيا، مما يجعل موقف الجزائر لا يتناسب وضرورة التصدي إلى مخاطر الجوار القريب التي تهدد عمق الأمن الجزائري، على الرغم من حياد السياسة الخارجية الجزائرية وتمسكها بالعقيدة الأمنية الدفاعية في ظل تهديدات تقف على حدودها[9].

بين مؤيد ومعارض لتمسك الدبلوماسية الجزائرية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلي للدول، مارست الجزائر دورا في عديد الأزمات والصراعات الإقليمية، سنحاول الوقوف عند مميزاتها من خلال العنصر الآتي.

4. مميزات الحضور الدبلوماسي للجزائر في ظل الالتزام بمبدأ عدم التدخل

إذا ما تقصينا بعضا من مواقف الدبلوماسية الجزائرية فيما تعلق بمعالجة عدد من القضايا الإقليمية، يمكن الحكم بنجاح النشاط الدبلوماسي للجزائر في تسوية عديد الصراعات خاصة على المستوى الإفريقي، ذلك ما جعل عديد الأوساط تتنبأ بدور محوري فاعل للجزائر في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، خاصة بعد دورها في محاولة استتباب الأمن، ولعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة سواء في أزمة مالي، والأشواط التي قطعتها الدبلوماسية الجزائرية في عملياتها للخروج بحلول ميدانية وسياسية للأزمة، كما أن للدبلوماسية الجزائرية صيت ذائع على المستوى الإفريقي من خلال دورها الدبلوماسي في النزاع الإثيوبي الإيريتري، حيث تفوقت الإرادة الجزائرية وفقا لتصورها واحاطتها بالصراعات في إفريقيا، في بلوغ أرضية توافق بين طرفي النزاع اثيوبيا واريتيريا، وذلك بنجاحها في اقناع الطرفين بعدم جدوى حالات الاقتتال، وأن الصراعات في إفريقيا لا يمكن أن يخرج منها طرف منتصر وآخر مهزوم لأن إفريقيا دوما هي الخاسر الأكبر منها، وشهدت الدبلوماسية الجزائرية تتويجا لجهودها ببلوغ التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار بين الطرفين بعد فشل كل الجهود محاولات الوساطة الدولية سواء من طرف الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية[10].

كان للدبلوماسية الجزائرية حضورا بارزا ضمن أطوار الجهود الدولية والإقليمية الساعية لحل الأزمة المالية كما سبق ذكره، فقد جاء الطرح الجزائري مبنيا على رؤية استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي، بعيدا عن الحلول العسكرية والنزعات التدخلية التي لوحت بها الكثير من الأطراف التي كان على رأسها فرنسا والولايات المتحدة. حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال التأكيد الحل السلمي، والتوافقات الداخلية دونما الحاجة إلى أي تدخل أجنبي في شمال مالي، خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل

إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها، وهو ما حاولت الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها، وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يمكن أن يمثل الحل[11]، لذلك فإن التحرك الجزائري بدا محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي.

على الرغم من حجم الضغوطات التي مارستها القوى الدولية ممثلة في فرنسا والولايات المتحدة، وقوى إفريقية ممثلة في مجموعة الإيكواس، من أجل دفع الجزائر نحو عمل عسكري داخل التراب المالي، تارة بحجة التهديدات المحتملة على الامن الجزائري، وتارة بالتغني بالخبرة والتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، إلا أن صانع القرار في الجزائر تعامل مع الوضع بكثير من البراغماتية الممزوجة بعوامل مبدئية تحكم القرار الخارجي للجزائر، حيث راود صانع القرار الجزائري الكثير من القلق إزاء أي عمل عسكري في مالي، بالنظر إلى هيمنة سيناريو امتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها، كما أن الجزائر بهذا التدخل في مالي، قد تتورط في مأزق ودوامة أمنية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروج، ومعها مؤيدوها خاصة فرنسا والمغرب، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي .فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود وفي حرب يغذيها صراع الارادات، ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر (التوارق)، فتدخل الجزائر لمحاربة توارق مالي قد يؤدي الى تمرد توارق الجزائر دعما ومساندة لتوارق مالي بحكم الانتماء العرقي والقبلي، مما سيدخل الجزائر في دوامة حرب أهلية ومأزق أمني هوياتي[12].

من جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى التبعات المالية لذلك، إذ أن التدخل الجزائري عسكريا في مالي سيؤدي إلى إضعاف دور جيشها الذي مهمته الأساسية هي حماية حدود الدولة، كما أن الحرب ستتوسع وستدوم لسنوات طويلة لأن مثل هذه الحروب من شأنها أن تستقطب أطرافا أخرى جديدة، وهو ما يستنزف الخزينة الجزائرية، واستمرت جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2012، مع تفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وب ين الفصائل الترقية المسلحة، مقابل تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة و تحويل هذه الأخيرة إلى ساحة حرب عالمية

تتداخل فيها مظاهر التطرف والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود. وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس[13].

يمكن القول بأن رهانات الدبلوماسية الجزائرية تجاه الحل السياسي للأزمة في مالي كانت صعبة التحقق، بالنظر إلى قوة الأطراف المنادية بنجاعة التدخل العسكري، فقد تحركت الآلة الدبلوماسية الفرنسية بثقلها الدولي لترجح الحل العسكري، مع ضمان صمت المجتمع الدولي حيال ذلك[14]، في المقابل انتهجت الجزائر استراتيجية التنسيق والتعاون الأمني مع الدول المعنية بالأزمة تحت مضلة دول الميدان، سعيا منها للتحكم أكثر في أي تهديدات محتملة في ظل تحول فكرة التدخل العسكري في مالي إلى واقع مفروض.

بخصوص الأزمة الليبية، فقد برز دور الدبلوماسية الجزائرية من خلال الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ اتفاق جدي لأزمة السلطة والشرعية في الدولة، والتي أضحى الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكل خطرا على الدولة الجزائرية، وهذا على إثر ما تعانيه حدودها على المستويات الثلاث الهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والتنظيمات الإرهابية المسلحة.

5. سياق مجاراة السياسة الخارجية الجزائرية لتطورات الأزمة الليبية

فرضت الاضطرابات الأمنية الخطيرة التي عاشتها ليبيا مسارعة الجزائر في تسطير جملة من الإجراءات الأمنية، والتي كانت تهدف أساسا إلى منع وصول خطر الانفلات الأمني في ليبيا إلى عمق التراب الجزائري، أين تم نشر آلاف من العسكريين على طول الحدود مع ليبيا، وفي مقابل ذلك تم إطلاق مبادرة لحل الأزمة في ليبيا، ترتكز على مبدأ الحوار الشامل بين جميع الأطراف، يهدف إلى تجسيد تسوية تساهم في إنهاء حالة الاقتتال، وترسي أسس عملية بناء سياسي في البلاد[15].

ارتكزت المبادرة الجزائرية في حل الأزمة الليبية على الرصيد والخبرة الجزائرية الواسعة في المساهمة الفعالة لحلحلة عديد القضايا والأزمات العالقة، واستغلت الدولة الجزائرية حضور أغلب أطراف الصراع الليبي في الجزائر في خلق أرضية توافق ترضي إلى حد ما الأطراف المتنازعة، وفق مبدأ نبذ الحلول العسكرية، رفض أي تدخل خارجي في شؤون الدولة، مع الترحيب بفكرة توزيع السلطة لا اقتسام الأراضي الليبية[16].

بالموازاة مع ذلك، كان تصريح وزير الخارجية رمطان لعمامرة شديد الوضوح فيما يخص نمط مسايرة الجزائر للأزمة الليبية، حيث أكد استعداد الجزائر لبذل كل الجهود الممكنة لإخراج ليبيا من أزمتها، مع توضيح خصوصية الدور الذي تحاول الجزائر لعبه كونه بعيد كل البعد عن معاني التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا[17].

حاول الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية الانحياز أكثر نحو سبيل الإنهاء السريع لحالة الاقتتال في ليبيا، وبالتالي محاصرة الانتشار الواسع للانفلات الأمني وما ينجر عنه من تبعات خطيرة على الأمن الداخلي للجزائر.

غير أن البراغماتية في الدبلوماسية الجزائرية تم تأويلها على أنها مساندة للنظام الليبي وانكار لإرادة الثورة الشعبية في ليبيا، والتي قامت أساسا من أجل اجتثاث حكم القذافي.

مع التطورات التي عاشتها الساحة الليبية، وتدخل عديد الأطراف الإقليمية والدولية في محاولة فرض ترتيبات معينة، بات الموقف الجزائري في نظر الكثير من المتتبعين ضمن خانة الضعف والانكفاء على الداخل، رغم حساسية الروابط الجغرافية التي تربط الجزائر بليبيا، وأن تراجع الجزائر عن لعب الدور المطلوب في المنطقة ترك المجال واسعا أمام لعبة التجاذبات والمصالح بين القوى الدولية أو الإقليمية[18].

يكفي الحديث عن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا وبالتالي في الجوار الإقليمي الجزائري لتقييم أداء ودور السياسة الخارجية الجزائرية، إذ يتضح من خلال حجم الحملة العسكرية التي نفذها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، تمسك القوى الكبرى بتنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة العربية، فالمقارنة البسيطة بين حجم المقدرات العسكرية للنظام الليبي وما قابلها من حشد لقوات الناتو مدعوما من مجموعة دول غربية وعربية، عدم التكافؤ بين الهدف والامكانات المرصودة لتحقيقه. هذا ما يضع الأهداف الاستراتيجية الغربية، التي لا يمكن أن تتحدد بإسقاط نظام سياسي لا يقارن وزنه ولا قدراته تماما مع قدرات هذه القوى، فقد استمرت هجمات حلف الناتو على ليبيا مدة سبعة أشهر، وبمعدات ثقيلة، دونما مراعاة لفئات من الشعب الليبي الذي كان نصيبه من قذائف الناتو ما أنساه استبداد حكم القذافي وظلمه. غير أن حجم الدمار واستراتيجية الضربات العسكرية الموجهة إلى ليبيا كشفت بما لا يدع مجالا للشك المخطط الغربي الهادف إلى نشر المزيد من الفوضى واللااستقرار في ليبيا والمنطقة بشكل عام.

حيث أبرزت دراسة في جامعة هارفارد، أن ما قام به الناتو من ضربات جوية أوسع بكثير من هدف القضاء على نظام القذافي، وهو ما جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما يمكن أن يكون عليه الحال بلا التدخل العسكري، كما أن عدد الضحايا تضاعف سبع مرات على الأقل بالإضافة للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والاستخدام غير المميز للقوة بين المدنيين والمسلحين. وبالتالي، فإن تدخل الناتو أطال أمد الحرب لسبعة أشهر أخرى، وتسبب في مقتل نحو سبعة ألاف شخص، ولذلك كان الهدف ليس فقط اضعاف قوات النظام الليبي، وإنما نشر الفوضى والدمار والسماح للعديد من الجماعات من التكاثر والتوسع من خلال منحها أسلحة ثقيلة، أين تم تزويد عديد القوى المعارضة بالسلاح، من دون حتى التفريق بين الجماعات المعتدلة التي تمثل المعارضة، وبين أخرى متطرفة. مما أدي إلى انتشار السلاح بشكل رهيب في ليبيا ووصوله للعناصر المتطرفة، وهو ما يعني المزيد من الفوضى والاقتتال[19].

وهو الإشكال الذي يعود بنا إلى وضع الموقف الجزائري في ميزان الصواب والخطأ، ذلك من خلال مؤشرات تطرق اهتمام صانع القرار في الجزائر، بداية بحجم التبعات التي يفرضها فشل الدولة والانفلات الأمني في

ليبيا على الداخل الجزائري، ولعل الأهم من ذلك اعتبار ما أقدم عليه حلف الناتو يعد سابقة في المنطقة، قد يكون بمثابة رسائل مشفرة للقيادة الجزائرية ردا على رفضها المطلق السير وفق الترتيبات الدولية المراد تجسيدها في ليبيا.

في الحقيقة أن كل ما يحدث إقليميا وعلى مستوى دول الجوار على وجه التحديد، ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع استراتيجية أمنية لموجهة أية تهديدات محتملة، وبالنظر إلى معدل صفقات السلاح التي أبرمتها الجزائر خلال فترة الاضطرابات التي عرفتها حدودها، ناهيك عن الاستعدادات العسكرية على الحدود، تؤكد الهاجس الأمني لذي صانع القرار الجزائري، ويعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية والخارجية دون إهمال الوضع السياسي وصراع السلطة والمعارضة، وأثره على الأمن القومي الجزائري.

حاولت الجزائر الاستثمار أكثر في تجربة مكافحة الإرهاب وترسيخ الأضرار التي لحقت بالجزائر دولة وشعبا وترجمتها في العقيدة الأمنية للأجهزة الوطنية لرفع كفاءتها وفاعليتها، والعمل على تدوين هذه التجربة حتى يتم نقلها واستيعابها والاستفادة من الدروس المستخلصة، وهذا موازاة مع عملية تحديث و تنمية للقدرات العسكرية واستحداث برامج التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزارة الدفاع وكذا المؤسسات الأمنية الأخرى، مع تكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار خاصة مع تونس ما قبل وبعد العدوان الإرهابي الذي ضرب الدولة التونسية وسياحتها في الصميم[20].

على الرغم من ذلك، لم تسلم الجزائر من تبعات اشتعال حدودها، أين مست الاعتداءات العمق الاستراتيجي الجزائري ومنشئات الطاقة، فقد عقب التهديد الأمني في تيقنتورين عام 2013 و كذا العدوان على دورية عسكرية في عين الدفلى بالجزائر، حملات عسكرية طالت جميع المعاقل المشتبه بها وكذا تكثيف التعزيزات الأمنية على الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا و تونس، تحسبا لتهديد أمني جديد أو حتى من مسعى للقضاء على عمليات تهريب الأسلحة من ساحات المعارك الليبية نحو العمق الجزائري، والحرص التام من انتشار و نشاط الجماعات المتطرفة نحو الداخل الجزائري.

قد نتفق من حيث المبدأ على إيجابية وعقلانية الطرح الذي قدمته الدبلوماسية الجزائرية تجاه الحالات المتعلقة بأحداث الربيع العربي، وبخاصة ما تعلق بالأزمة الليبية، فمنطق تأمين الداخل دون الحاجة إلى التورط أكثر في القضايا الخارجية، يمكن تفهمه من منطلق الخشية من حدوث انزلاقات أمنية، وانتقل حالة التدهور الأمني إلى عمق التراب الجزائري، وبناء على ذلك، رجحت الجزائر خيار العمل أكثر على طرح مبادرات لإنهاء حالة الصراع والاقتتال في ليبيا، فضلا عن الحرص التام على تأمين الحدود والتشديد على التعبئة التامة لقواتها استعدادا لأي تهديد.

لكن في مقابل ذلك، هناك عديد الاشكالات التي طرحها هذا التوجه، فمن جهة، اعتبرت عديد الأوساط في الداخل والخارج موقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه دول الربيع العربي وبخاصة الحالة الليبية بأنه تعبير صريح عن مساندة الجزائر وقوفها إلى جانب الأنظمة السياسية التقليدية والمرفوضة شعبيا، وبالتالي الوقوف ضد إرادة الشعوب في التغيير وتقرير المصير، وهو ما يعتبر تناقضا صارخا مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة على مساندة الشعوب ودعمها في تقرير مصيرها. وعلى مستوى آخر، فإن الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية بدا هزيلا، منكفئا على الذات، بل أعطى انطباعا بضعف الطرف الجزائري في صياغة ترتيبات إقليمية تعود بالإيجاب على منطقة تأثيرها الإقليمي، وبالتالي على مصالحها، حيث مثل هذا التوجه تعارضا مع مكانة الجزائر الإقليمية أو حتى الدولية، فالاكتفاء بموقف رد الفعل جراء ما يحدث بمنطقة الجوار، أصاب صورة ومكانة وكذا هيبة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي[21].

أمام هذا الواقع، لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل. وهو ما تحقق من خلال الاجتماعات المنعقدة في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن برزت بوادر استقرار الأوضاع في كل من تونس ومصر وليبيا بشكل نسبي[22].

ولعل ذلك ما يدفع للتساؤل بجدية عن مدى ملاءمة هكذا مبادئ وتوجهات في بيئة تعيش وتيرة متسارعة من الأحداث و التغيرات، تظهر من خلالها الدبلوماسية الجزائرية في كثير من الأحيان بمظهر التخبط، مبرزة حجم الأزمة السياسية التي تعيشها ونخبها الحاكمة، ولا أدل على هذا التخبط من استغلال الطرف المغربي للتراجع الرهيب للحضور الدبلوماسي الجزائري على المستوى الإفريقي، واستثمار ذلك في ملأ الفراغ الدبلوماسي لصالح الأجندات المغربية، أين شهدت الدبلوماسية المغربية نشاطا ملحوظا خلال هذه الفترة ساهم في لعب المغرب دورا مميزا و فاعلا على المستوى الإفريقي، خاصة ما تعلق بكسب المزيد من التأييد تجاه قضية الصحراء الغربية، وتغيير مواقف عديد العواصم الإفريقية نحو مساندة الطرح المغربي على حساب المقترحات الجزائرية.

يذكر أن القيادة الجديدة في الجزائر أبانت عن نوايا وتصورات بشأن إعادة لاعتبار للمكانة الإقليمية والدور المؤثر للجزائر في جوارها تحديدا، برزت ملامح ذلك من خلال خطابات الرئيس "عبد المجيد تبون"، وتجسدت أكثر مع مؤشرات التغيير التي رافقت التعديلات الدستورية الأخيرة، أين يمكن ملاحظة تغير على مستوى نهج السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديدا حول الأدوار الجديدة التي من الممكن أن يضطلع بها الجيش الجزائري، والسماح بنشر القوات العسكرية الجزائرية خارج الحدود، وهو ما يمثل المرونة المطلوبة والتكيف الإيجابي –

على الأقل في نظر بعض المختصين- في معالجة بعض التحديات التي تستوجب مبادرة، تجعل من الموقف الجزائري في موقع الفعل لا رد الفعل. وحتى وإن ارتبطت هذه الخطوة بضوابط الالتزام بالشرعية الدولية، وتقييد هذه المهام المحدودة بجعلها تحت مظلة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام، أو تحت لواء قوات المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي، مع إلزامية مصادقة البرلمان على قرار السماح للقوات المسلحة للقيام بهذه الأدوار، فهي رغم كل ذلك خطوة تحسب ضمن مسار التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية، لكنها في الوقت ذاته غير كافية لاستعادة الدور المؤثر والمكانة الوازنة التي تناسب طموحات دولة بحجم و إمكانات الجزائر، مع استمرار تمسكها بنهجها السياسي وعقيدتها الأمنية التي ما فتئت تتشبث باحترامها لسيادة الدول، وتأكيد رفضها للحلول العسكرية كخيارات أساسية في تسوية النزاعات، فهي وإن تقيم بالإيجابية من حيث بعدها القيمي والأخلاقي، فإنها أضحت تشكل عبئا ثقيلا يحد من طموحات لعب أدوار قيادية في المنطقة، ويهدد حتى أمن ترابها، ويجعل منها رقما ضمن خطط وأجندات دولية وإقليمية، ولا أدل على ذلك من الضغوطات التي تفرضها قضية الصحراء الغربية، وتوجه الطرف المغربي إلى خيار فرض الأمر الواقع على الجزائر من خلال مقايضة مسألة الاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية، مقابل تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني.

6. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة المتواضعة مناقشة مسألة على غاية من الأهمية، تتعلق بنمط تفاعل السياسة الجزائرية تجاه القضايا والأزمات المحيطة بجوارها القريب، فكانت الإشكالية المعروضة حول مدى قدرة الجزائر على مسايرة التطورات التي تعيشها أنماط التفاعل على مستوى البيئة الدولية، ناهيك عن التغير المتسارع الذي بات ميزة إقليم تأثيرها الجغرافي، فبالنظر إلى اشتعال هذا المجال ووقوعه تحت رحمة الصراعات الداخلية الطاحنة ولعبة المصالح والتجاذبات الدولية والإقليمية. ففي ظل هذه المعطيات، وضعت مواقف السياسة الخارجية الجزائرية على ميزان الجدوى والفعالية، فكان التأكيد على ضرورة تغير السلوك الخارجي للجزائر بالموازاة مع ما يتوافق وصيانة أمنها الداخلي، ناهيك عن كون المبادئ المشكلة للعقيدة السياسية/ الأمنية الجزائرية وضعت موضع الانتقاد بالنظر إلى مساهمتها في تعطيل الدور المنتظر من الجزائر، خاصة على مستوى القضايا والأزمات المحيطة بحدودها، لتقف السياسة الخارجية الجزائرية موقف المتخبط في مجاراة ما يطرأ من تصاعد في وتيرة الصراعات وما حملته من تداعيات، بلغ تأثيرها العمق الاستراتيجي الجزائري. وعليه، يمكن القول أن المبادئ المشكلة للعقيدة السياسية للجزائر تحمل كثير من الحكمة والعقلانية، خاصة ما تعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وما يمثله من صون لسيادة ووحدة الدول، غير أن النظرة المصلحية ومتطلبات القيادة الإقليمية تستلزم التكيف مع كل التطورات الحاصلة، والاستعداد لكل السيناريوهات المحتملة، وبالتالي إعادة النظر في مدى ومجال الأخذ بهذه المبادئ بالنظر إلى ملاءمتها مع صيانة الأمن الداخلي للجزائر، وعدم تعارضها مع مستلزمات المكانة الإقليمية المؤثرة، وضرورة لعب أدوار أكثر أهمية على مستوى مجال تأثيرها الجغرافي. فكانت محاولات التكيف الإيجابي من

خلال تصورات القيادة الجديدة في الجزائر، التي حملت على عاتقها الدفع بروح المبادرة، وإعادة بعث الحياة للدور الجزائري بشقيه الدبلوماسي والعسكري، من خلال التحركات الدبلوماسية للجزائر فيما تعلق بمبادرات حل الأزمة الليبية، واقتناع عديد الأطراف الفاعلة بأهمية التنسيق مع الطرف الجزائري في أي مبادرة تسوية، إلا أن التطورات الأخيرة لمسألة الصحراء الغربية وما رافقها من تقرب الكيان الصهيوني من الحدود الجزائرية، يعيد إلى الأذهان ضرورة التساؤل عن جدوى الخط السياسي الذي تنتهجه الجزائر، وهل يكفي لإعادة الاعتبار للمكانة الإقليمية للجزائر، أو على الأقل يضمن أمن حدودها.

7. الهوامش:

[1] عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/30GtIjx، نشر بتاريخ: 2018/05/02، تاريخ التصفح: 2020/10/13.

[2] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومة، 2012، ص156.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[4] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة، الملتقى الوطني حول الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي تهديدات العولمة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001، ص 290.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[6] عبد الرؤوف بن سعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 9، جوان 2016، ص159.

[7] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[8] عبد الرؤوف بن سعدية، مرجع سبق ذكره، ص160.

[9] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[10] الزهرة تيغزة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، عدد7، ص13.

[11] Goui Bouhania, Is the Algerian Military mightier than the law? Policy Alternatives,arab reform initiative, July 2015,p.05.

[12] محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الامنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://bit.ly/3rOM2mf، نشر بتاريخ: 24 /01/ 2015، تاريخ التصفح: 2020/03/15.

[13] المرجع نفسه.

[14] Adam Bernard, Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2013, P16.

[15] أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، مركز الأهرام للدراسات. موجود على الرابط: https://bit.ly/3rMj5ax. نشر بتاريخ: 2015/01، تاريخ التصفح: 2019/11/13.

[16] حسان حويشة، الإشكال الليبي صعب و النظرة الجزائرية ستنتصر، جريدة الشروق اليومي، عدد 4673، الصادر بتاريخ: 11 /03/ 2015، ص5.

[17] أفتيس زايدي، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، جريدة النهار، عدد 2266، الصادرة بتاريخ: 11 /03/ 2015. ص3.

[18] عبير شليغم، التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات و التحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص4.

[19] يوسف الصواني، **ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 17.

[20] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[21] رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح دراسة حالة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، عدد 23، نوفمبر 2016، ص 92.

[22] المرجع نفسه، ص92.

8. قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

1. بن سعدية عبد الرؤوف، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 9، جوان 2016.

2. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الامنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://bit.ly/3rOM2mf، نشر بتاريخ: 24 /01/ 2015، تاريخ التصفح: 2020/03/15.

3. بن عنتر عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/30GtIjx ، نشر بتاريخ: 2018/05/02، تاريخ التصفح: 2020/10/13.

4. بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومة، 2012.

5. تيغزة الزهرة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، عدد7، جوان 2017.

6. حويشة حسان، الإشكال الليبي صعب و النظرة الجزائرية ستنتصر، جريدة الشروق اليومي، عدد 4673، الصادر بتاريخ: 11 /03/ 2015.

7. زايدي أفتيس، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، جريدة النهار، عدد 2266، الصادرة بتاريخ: 11 /03/ 2015.

8. زغوني رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح دراسة حالة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، عدد 23، نوفمبر 2016.

9. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة، الملتقى الوطني حول الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي تهديدات العولمة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001.

10. شليغم عبير، التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات و التحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

11. الصواني يوسف، **ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

12. محمد عبد الحليم أميرة، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، مركز الأهرام للدراسات. موجود على الرابط:https://bit.ly/3rMj5ax نشر بتاريخ: 2015/01، تاريخ التصفح: 2019/11/13.

2 – باللغة الأجنبية:

1. Bernard Adam, Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2013.
2. Bouhania Goui, Is the Algerian Military mightier than the law? Policy Alternatives,arab reform initiative, July 2015.